

## الحقوق الشرعية المطلقة

إعداد

د. إبراهيم بن ناصر الحمود

الأستاذ المشارك في المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## تمهيد

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، وخالق الناس أجمعين،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، سيد الأولين والآخرين، وحجة الله على الناس أجمعين صلى  
الله عليه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.. ويعد:

فإن عقد النكاح في الإسلام من أقوى الروابط الأسرية بين الزوجين، بل جعل الله بينهما  
مودة ورحمة بسببه، وسماه الله في كتابه بالميثاق الغليظ وهذا يدل على عظم شأنه ووجوب  
احترامه وحفظ حقوقه، فلكل من الزوجين حق على الآخر، وأمر الله الأزواج بالمعاشرة  
بالمعروف، وحث الرسول على إكرام الرجل لأهله وقال: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم  
لأهلي»<sup>(١)</sup>.

واستمرار العصمة الزوجية بين الزوجين مطلب شرعي، فقد حرم الإسلام على المرأة أن  
تطلب الطلاق من زوجها دونما بأس.

والطلاق وإن كان مباحاً عند الحاجة إليه؛ فإنه غر مرغب فيه شرعاً، ففي سنن أبي داود  
عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبغض الحلال عند الله  
الطلاق»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها برقم "3895" وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في سننه  
636/1، في كتاب النكاح من طريق ابن عباس رضي الله عنه برقم "1977"، وصححه الألباني في السلسلة  
الصحيحة برقم "285".

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه "35/4"، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من  
الطلاق» وفي سنده حميد بن مالك وهو ضعيف كما ذكره الذهبي في الميزان "616/1"، وابن القيم في تهذيب السنن

وما شرع الطلاق إلا في حال تعذر استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين قال تعالى: (وإن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا) (النساء: 138).

ومما يدل على أن الإسلام يرغب في بقاء الزوجة في عصمة زوجها أن الله وضع التدابير العلاجية لما قد يحصل بين الزوجين من شقاق ونزاع خوفاً من وقوع الطلاق قال تعالى: "وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا (٣٤) وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا" (النساء: 34-35).

فهذا هو المنهج الرباني في تعامل الزوج مع زوجته في حال حدوث خلاف وشقاق بينهما دون اللجوء إلى الطلاق من أجل البقاء على العصمة الزوجية والروابط الأسرية لما يسببه الطلاق من تنافر وتباغض وهدم للأسر وضياع للأولاد، وعبء على المجتمع بأكمله.

وعلى كل واحد من الزوجين أن يجتهد في السعي إلى الإصلاح لتعود المودة والمحبة والألفة التي جعلها الله في قلوبهما بعقد النكاح كما قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" (الروم: 21)

وعندما لا ينفع الوعظ والتذكير والهجر والتأديب يأتي دور الحكيمين من أجل الإصلاح والتوفيق بين الزوجين. فإن تعذر الإصلاح كان لابد من التفريق حين أصبحت الحياة بينهما

91/3". وقال ابن حجر في الفتح "269/9": «أعل بالإرسال» وقد ضعفه الألباني في إرواء الغليل "106/7" برقم "2040" وأصل الحديث عند أبي داود في سننه "255/2" برقم "2177"، والبيهقي في سننه "322/7" من حديث ابن عمر والموقوف أصح من المرفوع.

لا تطاق، وأن المصلحة تقتضي المفارقة بالطلاق، لأن ذلك أولى من إمساكها مع الإضرار بها، بل قد نهي الله الأزواج عن ذلك في قوله جل وعلا: " وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ " (البقرة: 231) وقال جل شأنه:

" الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ " (البقرة: 229).

فمتى ساءت العشرة بين الزوجين ولم يحصل الوثام وتعذر الصلح فإن الواجب هو التفريق بينهما بإحدى الطرق المشروعة.

كما أن المرأة إذا لم ترغب في زوجها إما لسوء عشرته أو لسوء خلقه، أو لعدم قدرته على القيام بحقوقها عليه أو لكرهها له، وخافت إثماً ببقائها معه لعدم وفائها بحقوقه ولم يرض بطلاقها، فإن الله قد أباح لها مخالعته، بأن تفتدي نفسها منه فتد عليه ما أخذت منه قال تعالى: " فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ " (البقرة: 229).

ومن الحوادث المشهورة في هذا الجانب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حادثة امرأة ثابت بن قيس حين جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حقيقته؟ قالت: نعم، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة»<sup>(١)</sup>.

ولا يمكن أن نصف الطلاق بأنه شر محض في كل حال، بل قد يكون فيه خير للزوجين حين تكون العلاقة الزوجية بينهما لا تطاق، فجدير بالرجل العاقل أن يحفظ مكانة المرأة ويعرف

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب الخلع "60/7" برقم "5273" من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه

لها قدرها وحسن عشرتها معه حتى ولو كبر سنهما، بل إنها مع كبر سنهما أحوج إليه من قبل، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم - يعني أسرات- أخذتموهن بكلمة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله»<sup>(١)</sup>.

وقد أثبتت الإحصاءات كثرة وقوع الطلاق في العر الحاضر، خاصة من حديثي العهد بالزواج من الشباب والفتيات، ولعل ذلك راجع إلى الجهل بالحقوق الزوجية، وعدم تقدير الزوجين لعقد الزوجية، وما يصاحب ذلك أحياناً من ترف مادي يهون النكاح بسببه.

ومن أجل الحفاظ على هذا العقد وبقاء العصمة الزوجية يتعين على كل من الزوجين القيام بالحقوق الواجبة عليه تجاه الآخر، ومتى دعت الحاجة إلى وقوع الطلاق وتمت الفرقة بين الزوجين فإن للمطلقة على زوجها حقوقاً كثيرة غفل عنها كثير من الأزواج، إما تهاوناً أو بقصد الإضرار بالزوجة.

وحقوق المطلقة في الإسلام تختلف بحسب نوع الطلاق وحال المطلقة، وهذا ما يمكن معرفته من خلال هذا البحث الذي بعنوان:

"الحقوق الشرعية للمطلقة".

## الدراسات السابقة:

بعد البحث والمراجعة لم أجد من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل، وإنما هناك بحوث في أحكام الطلاق والموارث بوجه عام، وما كتب عن حقوق المطلقة مجموعة فتاوى جواب عن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في الحج برقم "1218"، والترمذي في الرضاع باب ما جاء في حق المرأة على زوجها برقم "1163" من حديث عمرو بن الأحوص - والنسائي في سننه من حديث جابر بن عبد الله برقم "8849" وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر "598/3".

سؤال، أو مقالات صحفية لبعض المحامين لاحتهم إليها عند الترافع، ومن هنا تبرز أهمية الكتابة في هذا الموضوع.

## خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد ومقدمة ومبحثين وخاتمة:

التمهيد: وفيه بيان أهمية عقد النكاح في الإسلام وبقاء العصمة الزوجية.

المقدمة: وفيها ثلاث مسائل.

الأولى: المراد بمصطلح الحقوق الشرعية.

الثانية: تعريف الطلاق وأحوال المطلقات.

الثالثة: الفرق بين المطلقة والمفارقة.

المبحث الأول: حقوق المطلقة المالية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حق المهر، وفيه مسألتان:

الأولى: إذا وقع الطلاق قبل الدخول.

الثانية: إذا وقع الطلاق بعد الدخول.

المطلب الثاني: حق النفقة، وفيه مسألتان:

الأولى: نفقة المطلقة الرجعية.

الثانية: نفقة المطلقة البائن.

المطلب الثالث: حق المتعة.

المطلب الرابع: حق الإرث.

المطلب الخامس: الحقوق المالية الثابتة في ذمة الزوج.

المبحث الثاني: حقوق المطلقة غير المالية، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: حق المطلقة الرجعية كزوجة

المطلب الثاني: حق المطلقة في الحضانة.

خاتمة البحث: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الملحق بالبحث: حق المطلقة في المجتمع، وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: حق اعتبار الذات.

المسألة الثانية: حق العمل الوظيفي.

المسألة الثالثة: حق الإعانة والرعاية.

الفهارس.

فهرس مصادر البحث.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

وهو: المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية، ثم المنهج الاستنباطي لاختيار الأحكام

المتعلقة بالموضوع، وصياغتها صياغة فقهية، وفق المنهج العملي على النحو الآتي:

١. تصور المسألة ثم بيان حكمها الشرعي في المذاهب الأربعة بعد الرجوع للمراجع الأصلية في المسألة.

٢. إن كان في المسألة خلاف مشهور أذكره مع الأدلة والمناقشة والترجيح.

٣. التعريف بالمصطلحات كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٤. عزو الآيات لسورها من القرآن الكريم مع بيان رقم الآية.

٥. تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية.
٦. تجنب الاستطراد في عرض المسألة.
٧. شرح الكلمات الغريبة إن وجدت.
٨. أقتر على أشهر الحقوق الشرعية الفقهية للمطلقة، وما عدا ذلك أجعله ملحقاتاً بالبحث.





## المقدمة

المسألة الأولى: التعريف بمصطلح "الحقوق الشرعية":

الحقوق: جمع حق، والحق في اللغة: هو الشيء الثابت الواجب<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى: "لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (يس: 7)، أي ثبت ووجب، وقوله تعالى: "وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ" (البقرة: 241).

وللحق في اللغة إطلاقات عدة منها: النصيب ومنه قوله تعالى: "وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (٢٤) لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (المعارج: 24-25). ومنها: العدل: قال تعالى: "وَاللَّهُ يَفْضِي بِالْحَقِّ" (غافر: 20) أي بالعدل.

وفي الاصطلاح: الحق هو "الحكم الثابت شرعاً"<sup>(٢)</sup> لكنه تعريف غر جامع ولا شامل لكل ما يطلق عليه الحق عند الفقهاء الذي يفيد الملكية والاختصاص الخاص والعام.

وعرفه الشيخ علي الخفيف بقوله: «كل مصلحة مستحقة شرعاً»<sup>(٣)</sup> وهذا التعريف فيه شيء من الإطلاق والعموم، لأنه لا يلزم وجود المصلحة في كل حق.

وعرفه الأستاذ مصطفى الزرقاء بقوله: «اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مختار الصحاح "ص47"، المصباح المنير "1/143"، مادة "ح ق ق"

(٢) المدخل لنظرية الالتزام العامة "ص15"، نظرية الحق في الفقه الإسلامي أ.د. عبدالستار الدباغ "ص28"، نظرية الحق محمد حسين منصور "ص20".

(٣) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة "ص15"، نقله الزحيلي في نظرية الحق "ص9"، وأ.د. عبدالستار الدباغ في نظرية الحق في الفقه الإسلامي "ص30".

(٤) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة "ص11"، ط4، مطبعة جامعة دمشق.

وهذا التعريف شامل للحقوق الشرعية الدينية والدينية، ومن الحقوق الدنيوية حق الزوجة على زوجها سواء أكان مالياً أم معنوياً، فهو خاص بها، وقد أقره الشرع لها، والمكلف به الزوج، كما في الآية: " وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " (البقرة: 233).

والمقصود بالحقوق الشرعية للمطلقة في البحث: الحقوق التي ذكرها الفقهاء، وهي: "حق المهر، حق النفقة، حق الرجعة، حق المتعة، حق الإرث، حق المطلقة الرجعية كزوجة، حق الحضانة، حق الدين في ذمة الزوج."

والحق في الشرع واجب الأداء في حق من وجب عليه، ولا يسقط إلا بإسقاط صاحبه، كالعفو عنه، أو وجود مسقط شرعي، كسقوط حق النفقة بسبب نشوز الزوجة -وهو الترفع على الزوج وعصيانه-<sup>(١)</sup>.

#### المسألة الثانية: تعريف الطلاق وأحوال المطلقات:

**الطلاق في اللغة:** الترك والحل والإرسال، يقال: طلقت الناقة من قيدها إذا أرسلتها، وطلق الأسر إذا حللت قيده وخليت عنه<sup>(٢)</sup>.

والطلاق في الاصطلاح الفقهي عرفه ابن قدامة بقوله: «الطلاق فك قيد النكاح»<sup>(٣)</sup>. وزاد غره: «في الحال أو المآل بلفظ مخصوص»<sup>(٤)</sup>.

وهو مشروع عند الحاجة إليه قال تعالى: " الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ " (البقرة: 229).

(١) انظر: أنيس الفقهاء للقونوي "ص162"، المطلاع على أبواب المقنع "ص216"، الملخص الفقهي "379/2".

(٢) المصباح المنير "ص376" المكتبة العلمية بيروت.

(٣) المغني لابن قدامة "323/10".

(٤) حاشية ابن عابدين "226/3".

والزوجة المطلقة إما أن تكون مطلقة رجعية أو مطلقة بائنة.

فإن طلقها زوجها طلقاً واحدة أو طلقتين، فهي رجعية يحق لزوجها مراجعتها ما دامت في العدة المقررة شرعاً، وهي ثلاث حيض في حق من تحيض، أو ثلاثة أطهار -على خلاف بين العلماء- وثلاثة أشهر في حق من لا تحيض، قال تعالى: "وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" (البقرة: 228)، وقال تعالى: "وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ" (الطلاق: 4). فإن خرجت من عدتها قبل مراجعتها بانت منه بينونة صغرى لا تحل له إلا بعقد جديد.

وإن طلقها زوجها ثلاثاً فهي المطلقة البائن لا رجعة لها، وتحل لزوجها الأول بعقد جديد بعد أن تنكح زوجاً غيره، ثم يطلقها الثاني وتخرج من عدتها منه، قال تعالى: "وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ" (البقرة: 230).

فهذه أحوال المطلقات كما هو مبين بالتفصيل في كتب الفقه<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثالثة: الفرق بين المطلقة والمفارقة:

الزوجة المطلقة: هي من وقع عليها طلاق الزوج، سواء أكان الطلاق رجعياً أم بائناً، والمطلقة الرجعية لها حكم الزوجات ما دامت في العدة إلا أنه لا قسم لها، وتعد عدة طلاق، إما بالحيض إن كانت تحيض فعدتها ثلاث حيض، فإذا طهرت من الحيضة الثالثة فقد خرجت من العدة، وإما ثلاثة أشهر إن كانت آيسة لا تحيض، فتخرج من العدة بنهاية

(١) انظر: حاشية ابن عابدين "335/3"، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي الغرناطي "ص 239-240"، مغني المحتاج للشربيني الخطيب "350/3"، المغني لابن قدامة "323/1-329".

الشهر الثالث من طلاق الزوج لها، وبخروجها من عدة الطلاق الرجعي لا تحل لزوجها الأول إلا بعقد جديد، وتسمى هذه الحالة بالبينونة الصغرى.

أما إن كان الطلاق بائناً وخرجت من العدة فلا تحل لزوجها إلا بعد زوج كما تقدم.

**أما المفارقة:** فهي من فارقت زوجها بفسخ أو خلع أو وفاة، وفسخ النكاح يكون - غالباً - بسبب عيب، أو عدم الوفاء بالشرط، أو عدم القيام بالواجب، ويكون بحكم الحاكم وهو القاضي إذا ادّعى بذلك أحد الزوجين على الآخر.

**والخلع:** يكون بطلب الزوجة، إذا كرهت زوجها، أو لم تطق العيش معه لسبب ولم يرض بطلاقها، فلها أن تفتدي نفسها منه بعوض، قال تعالى: " فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ " (البقرة: 229)، ومن السنة: حديث امرأة ثابت بن قيس مع زوجها، حين اشتكت للنبي صلى الله عليه وسلم ما تعانیه من كرهها له فقال صلى الله عليه وسلم: «أتردين عليه حديقته؟»، قالت: نعم، فقال لزوجها: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة»<sup>(١)</sup> فكانت هذه الحادثة أول خلع في الإسلام.

أما المفارقة بسبب الوفاة: فهي المرأة المتوفى عنها زوجها، فالموت أعظم فرقة، لأنه لا رجوع بعده، وتعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام لقوله تعالى: " وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا " (البقرة: 234).

(١) سبق تحريجه في "ص 307".

وكل فرقة بين زوجين من غر طلاق -عدا المتوفى عنها زوجها- فعدتها عدة طلاق، سواء أكانت بخلع أم بفسخ لعيب أو إعسار أو اختلاف دين أو شبهة، وذلك في قول جمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

وكل فرقة جاءت من قبل الزوج أو نائبه فهي طلاق، وما كان غر ذلك فهو فسخ، والطلاق سلطة الزوج، فكل سلطة لم تصدر عنه حقيقة أو حكماً لا يمكن اعتبارها طلاقاً، وقد يقع الطلاق من غر الزوج في حال استحقاق الزوجة للطلاق بسبب تعسف الزوج بعدم الطلاق، ففي هذه الحالة يطلق القاضي لكونه نائباً عن الزوج بحكم الشرع ضماناً للعدالة، فيكون بذلك طلاق القاضي كطلاق الزوج<sup>(٢)</sup>.



---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين "439/3"، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي "ص244"، مغني المحتاج "352/3"، المغني لابن قدامة "326/10".

(٢) انظر: جامع الأحكام الفقهية من تفسر القرطبي "273/2".

## المبحث الأول

### حقوق المطلقة المالية

#### المطلب الأول

##### حق المهر

تستحق المطلقة الرجعية المهر أو بعضه في حالتين: قبل الدخول أو بعده.

المسألة الأولى: إذا وقع الطلاق قبل الدخول <sup>(١)</sup>:

الحكم في هذه المسألة يختلف بحسب تسمية المهر في العقد أو عدم تسميته:

فإن كان الطلاق بعد تسمية المهر وقبل الدخول بما فلها نصف المهر بالنص والإجماع،

قال تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) (البقرة: ٢٣٧)، قال القرطبي:

(( أي فالواجب نصف ما فرضتم من المهر فالنصف للزوج والنصف للمرأة بإجماع )) <sup>(٢)</sup>.

---

(١) اختلف الفقهاء في المراد بالدخول هل هو الخلوة أو لا بد من الدخول الحقيقي وهو حصول الجماع. انظر: الهداية

(٢٠٥/٣)، الخرشي على مختصر خليل (٢٦٠/٣)، المهذب (٥٧/٢)، المغني لابن قدامة (١٤٠/١٠).

(٢) جامعة الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره (٢٧١/٢).

وقال ابن عبد البر: «وقد أجمعوا على: لو أن رجلاً تزوج امرأة ولم يدخل بها أو جامعها أنه لا يجب عليه إلا نصف الصداق»<sup>(١)</sup>. فإن لم يسم المهر في العقد وإنما فرض لها بعده، ففي قول للإمام أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد أن لها المتعة<sup>(٢)</sup> ويسقط المهر، لأنه نكاح عري عن التسمية فوجبت به المتعة كما لو لم يفرض لها<sup>(٣)</sup>، وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة عند الحديث عن حق المتعة.

والمتعة لا تكون إلا في حق من لم يسم لها مهر، لقوله تعالى: " لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ " (البقرة: 236).

فخص هذه بالمتعة وتلك بنصف المهر، فدل على تخصيص كل قسم بحكمه<sup>(٤)</sup>.

أما إذا لم يسم المهر في العقد، وهي التي زوجها وليها دون مهر كالمفوضة التي أذنت لوليها أن يزوجه دون مهر، فإن طلقت قبل الدخول فليس لها إلا المتعة، قال القرطبي في تفسيره: «وأجمع أهل العلم على أن التي لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها لا شيء لها غير المتعة»<sup>(٥)</sup>.

(١) الإجماع لابن عبد البر "ص253"، برقم "543".

(٢) المتعة: من المتاع وهو المنفعة وتطلق على كل ما ينتفع به الإنسان من طعام وشراب وكساء وأثاث البيت متاع والمتعة دون الصداق كالنفقة. انظر: الصحاح للجوهري "3/1282"، أنيس الفقهاء للقونوي "ص142"، المغني لابن قدامة "138/10".

(٣) انظر: الهداية "3/209"، المغني لابن قدامة "140/10".

(٤) انظر: جواهر الإكليل "1/265"، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي "ص252"، المغني لابن قدامة "141/10". وانظر: جامع الأحكام الفقهية للقرطبي من تفسيره "2/387".

(٥) انظر: جامع الأحكام الفقهية للقرطبي من تفسيره "2/387"، ونقل ابن قدامة في المغني رواية عن الإمام أحمد أن الواجب لها نصف مهر مثلها، وعلى القول بوجوب نصف المهر المثل تكون المتعة في حقها مستحبة. المغني "139/10".

## المسألة الثانية: إذا وقع الطلاق بعد الدخول:

إذا وقع الطلاق بعد الدخول وقد فرض لها المهر، فهذه يجب لها المهر المسمى في العقد كاملاً، قال تعالى: " وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (٢٠) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا " (النساء: 20-21).

ولا يحل للزوج شيء منه إلا بطيب من نفسها، قال تعالى: " فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا " (النساء: 4).

ومتى استحققت المهر فليس لها متعة إلا على سبيل الاستحباب، نصّ عليه الإمام أحمد لعموم النص الوارد في المتعة لكل مطلقة<sup>(١)</sup>.

أما إذا طلقها بعد الدخول وقبل فرض المهر لها: فهذه يجب لها مهر المثل بالعقد يفرضه لها الحاكم، وقد بين الله حكمها في قوله تعالى:

" فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ " (النساء: 24)، قال ابن قدامة:

«فهذه لها مهر المثل، لأنها لم تزوج نفسها إلا بصداق لكنه مجهول فسقط لجهالته ووجب لها مهر المثل»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المغني لابن قدامة "141/10". وسيأتي تفصيل ذلك في معرض الحديث عن "حق المتعة".

(٢) المغني لابن قدامة "138/10". وهذا حكم المفوضة التي تزوجت بغير مهر بحيث فوض الأمر لها في تقديرها، أو أذنت لوليها بذلك وسميت بذلك من التفويض وهو الإهمال، كأنها أهملت أمر المهر "المرجع نفسه".



## المطلب الثاني

### حق النفقة

النفقة: هي كفاية من يمونه كل إنسان من غذاء وكساء وسكنى<sup>(١)</sup>، ويختلف حكم النفقة للمطلقة بحسب حالها : فقد تكون مطلقة رجعية وقد تكون بائنا.

#### المسألة الأولى: نفقة المطلقة الرجعية:

قال ابن المنذر -رحمه الله-: «وأجمعوا أن للمطلقة التي يملك زوجها الرجعة السكنى والنفقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال المرداوي: «وعليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها ومسكنها كالزوجة سواء بلا نزاع»<sup>(٣)</sup>.

فدل الإجماع على وجوب النفقة للمطلقة الرجعية كالزوجة، لأنها في حكم الزوجات ما دامت في العدة، غر أنه لا قسم لها، قال تعالى:

" وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " (البقرة: 233)، ولا فرق في ذلك بين المطلقة الرجعية الحامل أو غر الحامل<sup>(٤)</sup>. وكل مطلقة مدخول بها لها حق المطالبة بنفقتها زمن

---

(١) انظر: أنيس الفقهاء "ص168"، حاشية ابن عابدين "886/2".

ويختلف حكم النفقة للمطلقة بحسب حالها: فقد تكون مطلقة رجعية وقد تكون مطلقة بائنا.

(٢) انظر: الأشراف لابن المنذر "344/5".

(٣) الإنصاف للمرداوي "360/9".

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني "180/3"، حاشية ابن عابدين "571/3"، الكافي لابن عبد البر "559/2"، مغني

الاحتاج "425/3"، الإنصاف "360/9"، كشاف القناع "414/5". وانظر: تفسير أبي السعود "270/8".

العدة - طالت أم قرت - لأنه حق واجب لها شرعاً، وعلى الأزواج أن يتقوا الله في المطلقة،  
فما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: "وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا"  
(البقرة: 228).

فقد سمى الله الزوج بعلاً بعد الطلاق الرجعي، فدل ذلك على قيام حق الزوجية بين  
المطلقة الرجعية وزوجها، ومن تلك الحقوق وجوب النفقة.

ومقدار النفقة إنما هو على حسب يسر الزوج وعسره فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها،  
لقوله تعالى: "لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ  
اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا" (الطلاق: 7).

والواجب عليه قدر الكفاية مما جرى به العرف والعادة، وما زاد على ذلك فهو مستحب  
تقديراً للعشرة الزوجية.

وفي حال التنازع في تقديرها فالمرجع في ذلك إلى القضاء.

#### المسألة الثانية: نفقة المطلقة البائن:

تجب النفقة للمطلقة البائن في حالة كونها حاملاً من أجل الحمل بلا خلاف، قال ابن  
عبد البر: «لا نفقة للمبتوتة إلا أن تكون حاملاً»<sup>(١)</sup> وقال الطحاوي: «وأجمعوا أن النفقة  
واجبة للمطلقة طلاقاً بائناً إذا كانت حاملاً»<sup>(٢)</sup>.

والدليل على ذلك قوله تعالى: "وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ"  
" (الطلاق: 6).

(١) الإجماع "ص 262" برقم "559".

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي "72/3".

ودلّ مفهوم الآية على أنهنّ إن لم يكن أولات حمل لم ينفق عليهن.

لكن الفقهاء اختلفوا في نفقة المطلقة البائن غر الحامل إلى ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** قال أبو حنيفة: لها النفقة والسكنى مثل المطلقة الرجعية؛ لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية، فهي محتبسة لحقه عليها؛ فتجب لها النفقة، وتعد هذه النفقة ديناً صحيحاً من وقت الطلاق، ولا تتوقف على التراضي ولا قضاء القاضي، ولا يسقط هذا الدين إلا بالأداء أو الإبراء<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** قال مالك والشافعي -في أحد قوليه-: لها السكنى بكل حال لعموم قوله تعالى: " لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ " (الطلاق: 1)، ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً، للآية السابق ذكرها في القول الأول، وحكاها الإمام الشافعي عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال ابن شهاب: «المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل، وليست لها نفقة، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها»<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** المطلقة ثلاثاً إذا لم تكن حاملاً، لا نفقة لها ولا سكنى، فتعتد في بيت أهلها، لما صح من حديث فاطمة بنت قيس قالت: طلقني زوجي ثلاثاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى. وفي رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المبتوتة: «لا نفقة لها ولا سكنى»<sup>(٣)</sup>. وهو مذهب الشافعية والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني "182/3"، حاشية ابن عابدين "574/3".

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر "627/2"، حاشية الدسوقي "516/2"، الأم للشافعي "54/5".

(٣) صحيح البخاري "421/9"، باب قضية فاطمة بنت قيس، مسلم في صحيحه كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها برقم "1480" "1117/2".

(٤) انظر: روضة الطالبين "66/9"، مغني المحتاج "440/3"، المبدع لابن مفلح، "162/8"، كشاف القناع "463/5".

قال ابن عبد البر في التمهيد: قول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح؛ لأنه لو وجبت السكنى لها، لألزمها ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يخرجها من بيت زوجها إلى بيت أم شريك ولا إلى بيت ابن أم مكتوم<sup>(١)</sup>.

وهذا القول هو الموافق لمقاصد الشرع، فالمطلقة البائن بينونة كبرى أجنبية من زوجها ولا حق لها عليه، وتقضي عدتها في بيت أهلها أو أحد أقاربها، أو من يؤمن عليها عنده، كما حصل لفاطمة امرأة ثابت ابن قيس، ولا حجة للإمام أبي حنيفة في قوله بقضاء عدتها في بيت زوجها وأنها محبوسة لحقه زمن العدة، إذ لا يصح قياسها على المطلقة الرجعية فهو قياس مع الفارق.

وأما ما نقل عن عمر رضى الله عنه وعن ابن شهاب فقول النبي صلى الله عليه وسلم  
الثابت في صحيح مسلم مقدم عليهما.

وأما قوله تعالى: " لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ " (الطلاق: 1) فهو في حق المطلقة الرجعية بدليل سياق أول السورة، وأما البائن فليس لها سكنى واجبة، لأن السكنى تبع للنفقة، والنفقة تجب للرجعية دون البائن، وهو ما قرره ابن القيم - رحمه الله - لموافقه لكتاب الله والسنة الصحيحة والقياس الصحيح<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر " 144/19 ".

(٢) انظر: زاد المعاد لابن القيم " 472/5 ".

## المطلب الثالث

### حق المتعة

تمهيد:

المتعة - كما تقدم تفسرها في المطلب الأول -: حق زائد على النفقة ويكون في مقابل إحسان الزوجة إلى زوجها تنتفع به المرأة بعد طلاقها، والمتعة من محاسن الدين الإسلامي، وهي مال يدفعه الزوج للمطلقة جبراً لخاطرها، ومراعاة لشعورها لما قد يحصل لها من التأثير بالفراق دون سبب منها، وفيها رفع لمعنوياتها التي كان للطلاق أثر عليها وهذا من تحقيق العدالة في الإسلام.

وأحوال المطلقات من حيث استحقاق المتعة ثلاث حالات على النحو الآتي:

#### الحال الأولى: قبل الدخول وقبل فرض المهر:

اتفق العلماء على مشروعية المتعة للمطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر كما تقدم، وتستحب المتعة لمن عداها من المطلقات لعموم قوله تعالى: " وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ " (البقرة: 241).

وحيث اتفقوا على مشروعية المتعة لها اختلفوا في حكمها على قولين:

القول الأول: وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر، وهو مذهب الحنفية والشافعية والصحيح من مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك: بقوله تعالى: " لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ " (البقرة: 236).

(١) انظر: بدائع الصنائع "302/2"، البحر الرائق "157/3"، المهذب للشيرازي "80/2"، كشاف القناع "465/5".

حيث أمر الله الأزواج بمتعة نساءهم المطلقات قبل المسيس وقبل فرض المهر، والأمر المطلق يقتضي الوجوب.

وبقوله تعالى في الآية الأخرى: " وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ " (البقرة: 241) حيث أضاف المتعة لمن بلام التملك فدل على الوجوب. وكلمتا "حقاً، وعلى" تؤكدان الوجوب، ولأن المتعة شرعت عوضاً عن المهر، والمهر واجب وبدل الواجب واجب (١).

**القول الثاني: تستحب المتعة للمطلقة في تلك الحال، وهو مذهب المالكية، ورواية عن الإمام أحمد (٢).**

واستدلوا بالآيتين السابقتين في أدلة القول الأول، وحملوا الأمر على الاستحباب بدليل قوله تعالى: " حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ " في الأولى، " حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ " في الثانية، لأن الواجب لا يقيد، ولأن المتعة غير مقدرة وغير معلومة، والواجب لا بد أن يكون معلوماً قدره (٣).

ونوقش ذلك: بأن لفظ المحسنين والمتقين عام يشمل المتطوع وغيره، مثل: "هدى للمتقين" وهو هدى للناس جميعاً، ويؤكد الوجوب كلمتا "حقاً، وعلى"، وعدم التقدير لا ينفي الوجوب، فهذا من باب التوسعة على الناس، وهو راجع إلى اجتهد الزوج.

وبهذا يترجح القول بوجوب متعة المطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر، لقوة دليhle.

**الحال الثانية: بعد الدخول وبعد فرض المهر:**

أما بعد الدخول وفرض المهر، فقد اختلف الفقهاء في حكم المتعة لها على قولين:

(١) انظر: جامع الأحكام الفقهية من تفسر القرطبي " 387/2".

(٢) انظر: مواهب الجليل " 105/4"، بداية المجتهد " 73/2"، المغني لابن قدامة " 141/10".

(٣) انظر: المصادر السابقة.

**القول الأول:** الوجوب، وذهب إلى ذلك الشافعية، وهو رواية عن الإمام أحمد، فقالوا: تجب المتعة للمطلقة المدخول بها، لعموم قوله تعالى: " وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ " (البقرة: 241).

أما إذا كانت الفرقة منها أو بسببها كَرَدَّتْها وإسلامها أو فسخه بعيها فلا متعة لها، سواء أكانت قبل الدخول أم بعده، لأن المهر يسقط بذلك <sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** الاستحباب، وذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية والحنابلة. فتستحب المتعة لكل مطلقة، لأن الله تعالى جعل المتعة حقاً على المتقين والمحسنين لا على غيرهم <sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك: بعموم قوله تعالى: " وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ " (البقرة: 236)، وقوله: " وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ".

وبالنظر إلى القولين السابقين يتبين أن القول باستحباب المتعة للمطلقة بعد الدخول وفرض المهر أرجح، لأن القول بالوجوب لا يستقيم مع دفع المهر الذي هو في مقابل تسليم نفسها والاستمتاع بها، وتبقى المتعة راجعة إلى الزوج وتقديره للعشرة الزوجية، وجبر خاطر زوجته بعد طلاقها.

### الحال الثالثة: قبل الدخول وبعد فرض المهر:

أما إذا وقع الطلاق بعد فرض المهر وقبل الدخول فقد تقدم أن لها نصف المهر، واختلف الفقهاء في حكم استحقاقها للمتعة في هذه الحالة على قولين:

(١) انظر: المهذب للشيرازي " 81/2"، مغني المحتاج " 119/3"، المغني لابن قدامة " 141/10".

(٢) انظر: بدائع الصنائع " 302/2"، المغني " 141/10"، الإنصاف للمرداوي " 300/8"، جامع الأحكام الفقهية للقرطبي من تفسيره " 387/2".

**القول الأول:** تستحب لها المتعة ولا تجب، وهو قول عند الحنفية ومذهب الشافعية والصحيح من مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

قوله تعالى: " **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ** " فدل ذلك على أنه لا متعة لها واجبة، وإنما حقها نصف المهر.

تجب المتعة بدلاً عن المهر، وحيث قد سمي لها مهر فلا متعة إذ لا يجمع بين البذل والمبدل منه، وأقل الأحوال تكون مندوبة تبعاً ليسر الزوج وعسره.

**القول الثاني:** أن المتعة واجبة للمطلقة في هذه الحالة، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بالآية السابقة: " **وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ** "، ففي الآية عموم المتعة لكل مطلقة، وفيها ما يدل على الوجوب، فمن معاني الحق: الواجب.

ونوقش هذا: بأن العموم مخصص بآيات أخرى، ولو قيل بالوجوب لأدى ذلك إلى الجمع بين البذل والمبدل منه، وهذا ممتنع.

وبهذا يترجح القول بعدم وجوب المتعة للمطلقة في هذه الحالة جمعاً بين الأدلة، حيث قسمت الآيات النساء إلى قسمين واختص كل قسم بحكمه، وهذا هو الموافق لمقاصد الشريعة.

ويشترط لحصول المطلقة على المتعة: أن تكون الفرقة في الحياة بسبب الزوج، فلا تعطى للمخالعة ولا للمتوفى عنها زوجها.

(١) انظر: بدائع الصنائع "303/2"، مغني المحتاج "120/3". كشف القناع "465/5".

(٢) انظر: المغني لابن قدامة "141/10".



والمتعة من الأحكام التي غفل عنها كثير من الأزواج، وقلَّ في زماننا الحاضر من يؤدي متعة النساء، مع أنها أمر مستحب في حق المرأة لا ينبغي تركه ولا التهاون به، لما فيه من حسن العشرة الزوجية.

وقد ورد في الآية أن مقدار المتعة عائد إلى يسر الزوج وعسره فالمعتبر فيها حال الزوج، وفي حال التنازع فالمرجع في تقديرها إلى القاضي كالنفقة، وهي داخلة في قوله تعالى: "لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا" (الطلاق: 7) <sup>(١)</sup>.

#### المطلب الرابع

##### حق الإرث

المطلقات من حيث الإرث وعدمه إجمالاً ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المطلقة الرجعية، سواء حصل طلاقها في حال صحة المطلق أو مرضه.

الثاني: المطلقة البائن التي حصل طلاقها في حال صحة المطلق.

الثالث: المطلقة البائن التي حصل طلاقها في حال مرض موت المطلق.

فالمطلقة الرجعية: تترث بالإجماع إذا مات المطلق وهي في العدة؛ لأنها زوجة لها ما للزوجات ما دامت في العدة.

قال في الإجماع: وأجمعوا على أن من طلق زوجته، مدخولاً بها، طلاقاً يملك رجعتها، وهو صحيح أو مريض، فماتت أو مات قبل أن تنقضي عدتها؛ فإنهما يتوارثان <sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في تحديد مقدار المتعة: جامع الأحكام الفقهية "390/2".

(٢) الإجماع لابن المنذر "ص64"، وذكره في الإشراف "220/5".

وقال ابن حزم: «اتفقوا أن من طلق امرأته التي نكحها نكاحاً صحيحاً طلاق سنة، وهي ممن يلزمها عدة من ذلك الطلاق، فطلقها مرة أو مرة بعد مرة فله مراجعتها شاءت أو أبت بلا ولي ولا صداق ما دامت في العدة، وأنها يتوارثان ما لم تنقض العدة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: «والرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه ولعانه ويرث أحدهما صاحبه بالإجماع»<sup>(٢)</sup>.

فدل الإجماع على أن الزوجة الرجعية ترث زوجها إذا مات في عدتها، فلها الربع إن لم يكن له ولد، ولها الثمن إن كان له ولد، وتشارك زوجاته في الإرث إذا كان له أكثر من زوجة. ومتى خرجت من عدتها فقد بانت منه بينونة صغرى فلا ترثه<sup>(٣)</sup>، وهو المفهوم من قول ابن حزم المتقدم: "ما لم تنقض العدة."

**والمطلقة البائن:** في حال الصحة لا ترث بالإجماع، لانقطاع صلة الزوجية من غير تهمة تلحق الزوج في ذلك، وكذا إذا حصل هذا الطلاق في مرض الزوج غر المخوف. لأن ترفاته في مرض موته غر المخوف كترفات الصحيح.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن من طلق زوجته وهو صحيح في كل قرء تطليقة ثم مات أحدهما أن لا ميراث للحَي منهن من الميت»<sup>(٤)</sup>.

وقال المروزي: «وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً وهو صحيح ثم مات أو ماتت في عدتها أو بعد العدة لم يتوارثا»<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم "ص132".

(٢) المغني لابن قدامة "554/10".

(٣) انظر: الكافي لابن عبد البر "618/2"، المغني لابن قدامة "554/10"، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية "9/33".

(٤) الإجماع لابن المنذر "64"، وذكره في الإشراف "220/5".

**والمطلقة البائن: في مرض الزوج المخوف -** إن كان غر متهم بقصد حرمانها من المراث فلا ترث منه.

وأما إذا كان الزوج متهماً فيه بقصد حرمان الزوجة من المراث ،ففي استحقاقها للإرث منه خلاف بين الفقهاء على أربعة أقوال:

**القول الأول:** عند الحنفية: ترث إذا توفي مطلقها وهي في العدة ،ولا ترث إذا توفي بعد خروجها من العدة، لأن العدة بعض أحكام الزوجية وكأنهم شبهوها بالرجعية<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** عند المالكية: أنها ترثه مطلقاً في العدة وبعدها، سواء تزوجت غره أم لم تتزوج<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** عند الشافعية: اختلف قول الشافعي -رحمه الله- في من بتّ طلاق امرأته في المرض المخوف واتصل به الموت فقال في أحد القولين: أنها ترثه لأنه متهم في قطع إرثها، فورثت كالقاتل لما كان متهماً في استعجال المراث لم يرث.

وفي القول الآخر: أنها لا ترث، وهو الصحيح في المذهب؛ لأنها بينونة قبل الموت فقطعت الإرث كالطلاق في الصحة<sup>(٤)</sup>.

**القول الرابع:** عند الحنابلة: أنها ترث سواء توفي وهي في العدة أو بعدها ما لم تتزوج بآخر أو ترتد، لأن سبب توريثها فراره من مراثيها، وهذا المعنى يزول بانقضاء العدة معاملة له بنقيض قصده<sup>(١)</sup>.

---

(١) اختلاف الفقهاء "ص240".

(٢) انظر: بدائع الصنائع "6/276".

(٣) انظر: الكافي لابن عبد البر "1/557".

(٤) انظر: روضة الطالبين "83/12"، الأم "5/54".

### المناقشة والترجيح:

يجاب عن قول الأحناف بحر إرثها في زمن العدة أنه لا وجه له، لأن البينونة حاصلة في العدة وبعدها، وإنما توريتها منه معاملة له بنقيض قصده وسداً للذريعة، ولأن الحقوق لا تبطل بالحيل.

ويجاب عن قول المالكية بتوريثها وإن تزوجت بآخر: بأن ذلك يعني أنها ترث من زوجين أو أكثر في آن واحد والمرأة لا ترث من زوجين بالإجماع.

ويجاب عن قول الشافعية بعدم توريثها مطلقاً بأمرين:

الأول: أنه مخالف لما هو كالإجماع من الصحابة حينما قضى عثمان بن عفان رضى الله عنه بتوريث تماضر بنت الأصبغ الكلبية من عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه وقد طلقها في مرض موته واشتهر هذا القضاء بين الصحابة ولم ينكر<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن قاعدة سد الذرائع من القواعد الموافقة للمقاصد الشرعية، وهذا الزوج المطلّق قصد قصداً فاسداً في المراث فعومل بنقيض قصده<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يترجح القول الرابع، وهو قول الحنابلة إعمالاً للقاعدة وإبطالاً للحيل.

---

(١) انظر: المبدع لابن مفلح "95/10"، كشف القناع "336/5".

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى "219/8". ولم يخالف في ذلك من الصحابة إلا بن الزبر كما نقله صاحب الجوهرية النقي على سنن البيهقي "363/7". انظر: تلخيص الحبيب لابن حجر "209/3".

(٣) انظر: فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية "221/33"، الشرح الممتع على زاد المستقنع "114/1"، الملخص الفقهي "259/2".

## المطلب الخامس

### الحقوق الثابتة في ذمة الزوج

إن الواجب على كل مطلق أن يعطي المطلقة كامل حقوقها التي في ذمته لها، سواء كانت مهراً لم يدفعه، أو وعوداً مالية لم يف بها، أو قروضاً مالية من مالها الخاص.

وكثيراً ما نسمع من المطلقات اللاتي رجعن إلى بيوت أهلهن بخفي حنين بعد أن ظلمها زوجها وأكل مالها واستغل ضعفها لأغراضه الشخصية، ثم طلقها وجحد ما أخذه منها. فهذا عين الظلم والظلم ظلمات يوم القيامة يقول الله تعالى: " وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا (٢٠) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا " (النساء: 20).

فإذا كان هذا التغليظ فيما أعطاهما من مال فكيف بمالها الخاص، فليتيق الله أولئك الأزواج في هذا الأمر، وليعلموا أن دعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان.

والمرأة بطبيعتها عاطفية فقد يغرر بها الزوج ويتوسل إليها بأن تعطيه شيئاً من مالها للحاجة الماسة ويعدها بالوفاء، حتى إذا وقعت يده على مالها جحدها وأتبع هذا الجحود بطلاقها، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وما في ذمته لها دين، والدين واجب الوفاء لا يسقط إلا بإسقاط صاحبه، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه أهل السنة إلا النسائي، الترمذي في البيوع برقم "1266"، وأبو داود في البيوع برقم "5361"، وابن ماجه في الأحكام برقم "2400"، والدارمي في البيوع برقم "2596"، وضعفه الإمام أحمد في المسند برقم "513"، ومعناه

ومن الديون الواجبة في ذمة الزوج للمطلقة: مؤجل الصداق، كله أو بعضه، فلا يحل له أخذ شيء منه إلا برضاها، لأنها تملكه ملكاً تاماً، وقد تقدم تفصيل ذلك في استحقاقها للمهر أو نصفه<sup>(١)</sup>.

وكذلك من الديون الواجبة في ذمة الزوج للمطلقة أجرة الرضاع إذا هي طلبت ذلك، لأنه من حقوقها المالية، قال تعالى: " فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمَا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ " (الطلاق: 6).

وكل ما ثبت في ذمة الزوج لزوجته من حقوق مالية فشأنها شأن سائر الديون الثابتة في الذمة من حيث اليسر والعسر، لعموم قوله تعالى: " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ " (البقرة: 280).



---

صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة بن جندب وفي سماع الحسن عن سمرة ضعف وصححه الحاكم في المستدرک "102/6"، وانظر: التلخيص الحبر "118/3" برقم "1290".

(١) انظر: "ص 317، 318" من البحث.

## المبحث الثاني

### حقوق المطلقة غير المالية

#### المطلب الأول

#### حق المطلقة الرجعية كزوجة

تقدم ما يتعلق بحقوقها المالي كالمهر والنفقة والمتعة والإرث، وحقوقها المالي في ذمة الزوج. ولما كانت المطلقة الرجعية في حكم الزوجات زمن العدة فلها على الزوج حقوق أخرى غير مالية كفعلها لها الإسلام، ومن أهم تلك الحقوق:

١. بقاؤها في بيت الزوج. والأصل في ذلك قوله تعالى: " وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ " (الطلاق: 1)، وقوله تعالى: " أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ " (الطلاق: 6)، فجاء النهي عن إخراجها لأن المسكن يجب على الزوج للزوجة لتكمل فيه عدتها التي هي حق من حقوقه، والإسكان فيه جبر لخاطرها ورفق بها، وهذا في المطلقة الرجعية<sup>(١)</sup>.

٢. التجميل للزوج. فمن حقها أن تتزين وتتشرف له في عدتها بلا حجاب، وله تقبيلها ومعاشرتها بالوطء، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز له تقبيلها ومعاشرتها بالوطء، وهو مذهب أبي حنيفة ورواية أبي طالب عن الإمام أحمد، لأنها في حكم الزوجات فأبيحت له كما قبل الطلاق<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الهداية للمرغيناني " 6/2"، حاشية ابن عابدين " 23/5-24"، المبدع لابن مفلح " 392/7"، المغني لابن قدامة " 554/10"، وانظر: تفسر ابن سعدي " 260/5".

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين " 24/5"، المغني لابن قدامة " 554/10".

**القول الثاني:** تحرم عليه إلا إذا نوى الرجعة وإلا كان آثماً، وهو قول الإمام مالك، لأنها طلاق واقعة ثبت بها التحريم كالمخالعة بعوض<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** أنها لا تحل له مطلقاً فيحرم الاستمتاع بها بوطء، أو غيره، فليس له تقبيلها ولا مباشرتها ولا النظر إليها، لأنها مفارقة كالبائن، ولأن النكاح يبيح الاستمتاع، والطلاق يحرمه فهو ضده، وهو مذهب الشافعي ورواية عن الإمام أحمد، وظاهر كلام الخرقي يقتضي التحريم<sup>(٢)</sup>.

والقول الأول هو الراجح عند أكثر من المحققين، لأن الله سمى الزوج بعد طلاقه لها زوجاً في قوله تعالى: "وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ" والبعول هو الزوج، ولا يصح قياسها على البائن، فهو قياس مع الفارق، لأن البائن لا تحل له إلا بعد زوج وفراغها من العدة بعقد جديد، ولأن للزوج مراجعة المطلقة الرجعية بلا عقد، فدل ذلك على بقائها على أحكام العقد الأول.

### 3. الرجعة. وهي إعادة المطلقة طلاقاً غير بائن إلى الزوج في العدة بغير عقد.

وهل هي حق الزوجة أو حق الزوج؟

قال الحنفية: هي حق من حقوق الزوجة إذا رغب الزوج في ذلك.

وقال غيرهم: الرجعة حق الزوج فقط للآية السابقة: "وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا" (البقرة: 228)، فهو حق أثبت له الشرع.

ويرى الباحث أن يقال: الرجعة حق شرعي مرتب على الطلاق الرجعي، فهو حق من حقوق عقد النكاح للزوج والزوجة معاً، لأن ما يترتب على الرجعة من منافع تعود على

(١) الكافي لابن عبد البر "618/2"، بداية المجتهد لابن رشد "64/2"، جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي "295/2".

(٢) روضة الطالبين "221/8"، مغني المحتاج "340/3"، المغني لابن قدامة "554/10". المبدع لابن مفلح "291/7".



الزوجين فليس حقاً خاصاً بالزوجة، لأنه لا يشترط فيه رضاها، وليس خاصاً بالزوج لأنه لا يملك إسقاطه، لأن في إسقاطه تغيراً لشرع الله <sup>(١)</sup>.

وقد جاءت النصوص الشرعية بالترغيب في الرجعة، قال تعالى بعد أن نهي عن إخراجهن من البيوت: " لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " (الطلاق: 1)، والأمر في الآية حث للزوج في رجعتها، وقوله تعالى: " فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ " (الطلاق: 2)، أي إذا قاربن بلوغ أجل العدة، والإمساك استدانة القائم لا إعادة الزائل.

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب في شأن زوجة ابنه عبدالله رضى الله عنه: «مره فليراجعها»... <sup>(٢)</sup>.

ولحديث عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها <sup>(٣)</sup>.

فدلت هذه النصوص على مشروعية الرجعة في حق المطلقة الرجعية، وقد انعقد الإجماع على ذلك، قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن له الرجعة في المدخول بها ما لم تنقض العدة» <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ما تقدم في تعريف الرجعة وما بعده في: أنيس الفقهاء "ص159"، الهداية للمرغيناني "6/2"، حاشية ابن عابدين "23/5"، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي "ص234"، حاشية الدسوقي "415/2"، مغني المحتاج "235/3"، كشف القناع "292/5"، المطلع على أبواب المقنع "ص342".

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق برقم "4953" "2011/5"، ومسلم في كتاب الطلاق برقم "1471" "1093/2".

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند "372/6"، من حديث عاصم بن عمر برقم "15359" والحاكم في المستدرک عن عمر في كتاب الطلاق وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». والنسائي في كتاب الرجعة برقم "3504".

(٤) الإجماع "ص63"، وذكره في الإشراف "378/5".

وقال ابن حجر: «وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعتهما ولو كرهت المرأة ذلك»<sup>(١)</sup>.  
وللرجعة أحكام أخرى في كتب الفقه ليس هذا محل بيانها<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني حق المطلقة في الحضانة

الحضانة: حفظ الولد وتربيته، والعمل على ما هو من مصلحته<sup>(٣)</sup>.

إذا طلقت الزوجة وكانت حاملاً ثم وضعت أو كانت ذات أولاد صغار، فالأم لها حق حضانة طفلها، ولها حق إرضاعه قال تعالى: "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ" (البقرة: 233).

وليس للزوج إجبار مطلقة على إرضاع ولده إن وجد من يرضعه، وإلا فيتعين على الأم إرضاعه، وليس لها أن تضار زوجها بذلك كما نهي الله الزوج أن يضار زوجته بوليدها فيمنعها حقها الشرعي بنزع الولد منها، قال تعالى: "لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ" (البقرة: 233)، فإن امتنع من الإنفاق عليها مدة الرضاعة فلها حق طلب الأجرة على إرضاع ولده، لكونها ليست في عصمته قال تعالى: "فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمَا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى (٦) لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا" (الطلاق: 6-7).

(١) فتح الباري "393/9"، ونقله عنه الشوكاني في نيل الأوطار "252/6".

(٢) انظر المصادر في حاشية رقم "1" ص320.

(٣) أنيس الفقهاء للقنوي ص167.

وإذا تم فطام الطفل في عامين فلأم المطلقة حق حضنته ما لم تتزوج بعد طلاقها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة التي سألته: «أنت أحق به ما لم تُنكحي»<sup>(١)</sup>.

وإنما جعل الإسلام حق الحضانة للأم، لأن الأم هي التي تمدد بحنانها، وتسهر على راحته وتصبر على آذاه، وهي مصدر غذائه ورعايته عن رضا وطيب نفس، لذا قدمت الأم على غيرها في حق الحضانة وهذا من محاسن الشريعة الإسلامية، ويبقى الولد الذكر في حضانة أمه إذا لم تتزوج حتى يتم له سبع سنين وهو أول سن التمييز ثم بعد ذلك يخر الولد بين أبيه وأمه<sup>(٢)</sup>، فقد خر الرسول صلى الله عليه وسلم غلاماً بين أبيه وأمه فقال له صلى الله عليه وسلم: «هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به»<sup>(٣)</sup>. قال ابن قدامة: «هو إجماع الصحابة»<sup>(٤)</sup>.

أما الأنتى فتكون بعد سبع سنين عند أبيها حتى تتزوج على أحد الأقوال في المسألة وهو مذهب الإمام أحمد واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه "283/2" برقم "2276"، والحاكم في المستدرک "207/2" برقم "2830" من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال الهيثمي في مجمع الزوائد "326/4": «رجاله ثقات». وصححه الحاكم في المستدرک "207/2". وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم "2276"، وفي السلسلة الصحيحة "701/1". وفي إرواء الغليل "244/7".

(٢) انظر: بدائع الصنائع "40/4"، قوانين الأحكام الشرعية "ص225"، مغني المحتاج "452/2". المغني لابن قدامة "413/11-415".

(٣) رواه أبو داود في سننه "530/1" كتاب الطلاق باب من أحق بالولد والدارمي في سننه "170/2" باب في تخير الصبي بين أبويه من كتاب الطلاق. وصححه الطحاوي في شرح مشكل الآثار "98/8" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وابن الأثر في شرح مسند الشافعي "134/5".

(٤) المغني لابن قدامة "415/11".

(٥) كشف القناع "576/5"، زاد المعاد "385/5".

ومما يؤسف له تعنت بعض الأزواج وتجاهلهم هذا الحكم الشرعي، فيرون على حرمان الأم من ولدها في طفولته من أجل الإضرار بها، ويمنعه من زيارتها ويمنعها من رؤيته، مع أن الشرع قد أعطاهما حق الحضانة والرعاية مما جعل هذا الأمر يشغل حيزاً كبيراً في مجال القضاء، وكم من مطلقة تعاني مرارة بُعدها عن وليدها، وما يلاقيه هذا المسكين من المعاملة السيئة في بيت أبيه بعيداً عن أمه التي حرمت منه.

### وهل الحضانة حق للحاضن أو للمحضون؟

قولان للعلماء:

فعند الحنفية والمالكية هي حق للحاضن، لأن له الحق في إسقاطه، ولو كانت لغره لما سقطت بإسقاطه، والحاضن هي الأم المطلقة أو المفارقة، فهي أولى من غرها في حضانة ولدها<sup>(١)</sup>.

وفي القول الآخر: أنها حق للمحضون تسقط بإسقاطه، لأنه هو المنتفع بها<sup>(٢)</sup>.

والأولى أن يقال: الحضانة حق للحاضن والمحضون كل بحسبه، فبالنظر إلى وجوب الرعاية والعناية فهو حق على الحاضن للمحضون، وبالنظر إلى تعلق الحضانة بالذمة فهي حق للحاضن، لأنه هو المسؤول عنها أمام الله، فهي بمثابة الأمانة، وأداء الأمانة لا ينسب للمحضون غر المكلف، ويُدل لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم: «أنت أحق به ما لم تُنكحي» فجعل الحق للأم المفارقة.

(١) حاشية ابن عابدين "253/5"، الكافي لابن عبد البر "624/2".

(٢) مغني المحتاج "452/3"، غاية المنتهى "249/2".

ولا يسقط حق الحضانة عن الأم المطلقة إلا في حال زواجها، أو كونها غر أهل لتحمل الحضانة، فتنتقل لمن يليها في الاستحقاق.

ويرى جمهور الفقهاء أنه متى سقط حق الحضانة لمانع ثم زال المانع عادت الحضانة إلى صاحبها لزوال المانع<sup>(١)</sup>.

وفرق المالكية بين سقوط الحضانة لعذر اضطراري كمرض وسفر وحج، وبين سقوطها لعذر اختياري كزواج وسفر غر ملزم، فعلى الأول تعود إليها الحضانة بعد زوال العذر، لأن الحق لم يسقط باختيارها، وعلى الثاني لا تعود إليها الحضانة، لأن الحق سقط باختيارها فلا تعذر<sup>(٢)</sup>.

ولعل عدم التفريق أولى، لأن الأم -في الغالب- غر متهمة بإسقاط الحضانة باختيارها، لما جبلت عليه من العطف والحنان على وليدها وشفقتها عليه ورغبتها في القرب منه. وللحضانة أحكام أخرى في كتب الفقه ليس هذا محل بيانها.

وبهذا تنتهي مادة البحث في الحقوق الشرعية للمطلقة التي تحدث عنها الفقهاء في كتاب: النكاح، والطلاق، والرجعة، والنفقات.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين "253/5"، بدائع الصنائع "42/4"، مغني المحتاج "456/3"، روضة الطالبين "101/9"،

كشاف القناع "580/5"، المغني لابن قدامة "415/11"، المبدع لابن مفلح "236/8".

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير "527/2"، الكافي لابن عبد البر "625/2".

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

بعد هذا البحث المختصر في موضوع "الحقوق الشرعية للمطلقة" اتضح للباحث عدد من النتائج والتوصيات، أهمها:

أولاً: نتائج البحث:

١. حكمة الإسلام في شرعية النكاح، وحثه على بقاء العصمة الزوجية بين الزوجين، حين جعل الطلاق أبغض الحلال عند الله.
٢. المعاشرة بالمعروف مطلب شرعي، وهي من أسباب بقاء العصمة الزوجية.
٣. الحياة الزوجية لا تخلو من بعض الخلافات والشقاق الزوجي، وقد دلت النصوص الشرعية على الوسائل العلاجية لتسوية هذا الشقاق بالطرق الشرعية، وبشكل تدريجي.
٤. إذا احتدم الخلاف بين الزوجين، ولم تؤد تلك الوسائل إلى نتيجة إيجابية، وأصبحت المصلحة تقتضي الفرقة بين الزوجين فقد أباح الله الطلاق، وهو التسريح بإحسان، إذا تعذر الإمساك بالمعروف.
٥. إذا حصلت الفرقة بين الزوجين بالطلاق فإما أن يكون طلاقاً رجعياً وهو المرغّب فيه شرعاً، وإما أن يكون طلاقاً بائناً.
٦. المطلقة الرجعية أو المطلقة البائن لها حقوق على مطلقها كفّلها لها الشرع.
٧. للمطلقة الرجعية حق النفقة والسكنى مدة العدة حسب يسر الزوج وعسره، لأنها في حكم الزوجات في كل شيء إلا أنه لا قسم لها في المبيت. أما المطلقة البائن فلا نفقة لها ولا سكنى على القول الصحيح، إلا أن تكون حاملاً فلها النفقة من أجل الحمل بالنص والإجماع.

٨. إذا وقع الطلاق بعد العقد وقبل الدخول وقد سُـّ مي لها المهر في العقد فللزوجة نصف المهر بالنص والإجماع.

٩. إذا لم يسم المهر في العقد أو زُوجت بلا مهر، وهي "المفوضة"، فليس لها إذا طُـلقت قبل الدخول إلا المتعة، وهي مال يدفعه الزوج حسب يسره وعسره للمطلقة تطبيقاً لحاظرها.

١٠. إذا طُـلقت الزوجة بعد الدخول وبعد فرض المهر فلها كامل المهر بالنص والإجماع، وإن لم يفرض لها مهر فلها مهر المثل وتستحب المتعة في حقها.

١١. إذا مات زوج المطلقة الرجعية في عدتها فإنها ترثه بالإجماع، لأنها في حكم الزوجات. أما المطلقة البائن فلا ترث من مطلقها في حال الصحة ولا في حال المرض غر المخوف، إلا إذا تبين أنه طلقها في مرض موته المخوف من أجل حرمانها من المراث فترثه على القول الراجح، معاملة له بنقيض قصده ما لم تتزوج بآخر.

١٢. ما في ذمة الزوج من دين لزوجته المطلقة فهو حق من حقوقها واجب الوفاء كسائر الديون الثابتة في الذمة.

١٣. للمطلقة الرجعية الحق في البقاء في بيت مطلقها مدة العدة، ولا يحق له إخراجها منه، لأنها في حكم الزوجة لها النفقة والسكّنى.

١٤. من حق المطلقة الرجعية التّجمل لزوجها في بيته وله معاشرتها والسفر بها كغيرها من الزوجات.

١٥. الرجعة حق للزوج ولزوجته المطلقة في عدتها، ومرغب فيها شرعاً، لما فيها من مصلحة عودة الحياة الزوجية من جديد، وببقاء الزوجة في عصمة زوجها.

١٦. للمطلقة الحق في حضانة طفلها ما لم تتزوج، ولها الحق في إرضاعه.

### ثانياً: التوصيات:

١. يوصي الباحث باحترام عقد النكاح ذلك الميثاق الغليظ، والحفاظ على بقاء العصمة الزوجية.

٢. الأخذ بأسباب الوقاية قبل وقوع الفرقة بين الزوجين، فالوقاية خير من العلاج.
٣. تجنب الخلاف والشقاق الزوجي فهو وسيلة مباشرة للطلاق، وفي حالة وقوعه على الزوج أن يعمل بهدي القرآن الكريم في ذلك.
٤. إذا احتدم الخلاف، وسدت السبل، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.
٥. إذا تم الطلاق بين الزوجين فليعرف الزوج حقوق زوجته عليه، فما جزاء الإحسان إلا الإحسان.
٦. نظراً لكثرة وقوع الطلاق في العر الحاضر من فئة الشباب، فالأمر يتطلب مزيداً من العناية والرعاية بالمطلقات من الجهات المختصة بالشؤون الاجتماعية، والأعمال الخيرية، في تقديم المساعدات المادية، وإنشاء المراكز الكفيلة باحتواء المطلقات وتدريبهن على المهن اليدوية والآلية، كي تضمن المطلقة مصدر كسب لها في حياتها حين فقدت من ينفق عليها، ولا تكون عالة على المجتمع.
٧. العمل على إنشاء وقف خيري خاص بالمطلقات وأسرهن، خاصة العاطلات منهن عن العمل، ففي ذلك حلٌّ جذري لسد حاجتهن، والرفع من معنوياتهن.
٨. السعي من ولي كل مطلقة بالبحث لها عن الزوج الصالح، ولا غرو في ذلك، فهو باب من التعاون على البر والتقوى، وكم من مطلقة خر من بكر، فالثيب لها تجاربها في الحياة الزوجية.
٩. أن تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية بإصدار بطاقة لكل مطلقة محتاجة، تمكنها من الشراء والانتفاع بالخدمات العامة بسعر مخفض.
١٠. تشكيل لجان اجتماعية تعنى بدراسة أحوال المطلقات في المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهن، بحيث تقوم جهة خيرية بتمويل هذه اللجان للرف حسب الحاجة.
١١. إعطاء المفارقة لزوجها بطلاق أو فسخ أو خلع حق الأولوية في المرافعات القضائية لدى المحاكم، تخفيفاً من معاناتها.



١٢. على القاضي أن يعمل أولاً على محاولة رد المطلقة الرجعية لزوجها قبل الحكم عليه أو عليها، فالصلح خير، وهو مقدم على القضاء.  
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد



## ملحق البحث حق المطلقة في المجتمع

١. حق اعتبار الذات.
٢. حق العمل الوظيفي.
٣. حق الرعاية والعناية.

### تمهيد:

المطلقة داخلية في مسمى المرأة، والإسلام قد كفل حقوق المرأة كاملة في الدين والأخلاق، وهذا الحق - وإن لم يكن حقاً فقهياً - إلا أنه حق مشروع ذو علاقة وثيقة بالمطلقة التي كفل لها الإسلام كافة حقوقها الشرعية والإنسانية، ومن هنا ناسب ذكر هذا الملحق ضمن خطة البحث.

وجعلته ملحقاً بالبحث لكونه خارجاً عن المجال الفقهي، فهو من حقوقها الاجتماعية والأسرية.

ومن أشهر الحقوق التي تراعى للمرأة في المجتمع بعد طلاقها ما يأتي:  
المسألة الأولى: حق اعتبار الذات<sup>(١)</sup>:

قد تواجه المطلقة حملة مغرضة من بني جنسها وأفراد أسرتها، بل ومن المجتمع فينظرون إليها نظرة دونية لكونها مطلقة، فتكون منبوذة في مجتمعها حتى يسيطر عليها اليأس وتشعر بالإحباط بسبب ما تواجهه من نظرة المجتمع إليها.

---

(١) انظر: حقوق المرأة في الإسلام لمؤلفه صالح جرادات، وحقوق المرأة في الإسلام في الكتاب والسنة لمحمد عزيز.

وتعتقد بعض المطلقات أن طلاقها عنوان فشلها في الحياة، وأنه غر مرغوب فيها، وقد فاتها قطار الزواج السعيد وأنها ستعيش بقية عمرها عانساً في بيت أهلها مهانة منبوذة.

هذا اعتقاد خاطئ وما ذنب هذه المسكينة حتى تواجه هذا الهجوم المادي والمعنوي من أفراد أسرتها ومن مجتمعها، فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً، وقد تكون سعادتها الحقيقية مترتبة على طلاقها، بأن يعوضها الله خيراً من زوجها الأول، فليس كل طلاق طريقاً إلى الفشل، وعلى المطلقة أن ترضى بما قسمه الله لها، وتصبر وتحسب، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً.

ومن حقها على المجتمع عامة وعلى أسرتها خاصة ألا يكونوا سبباً في تعاستها، بل عليهم أن يعرفوا لها قدرها ويرفعوا من معنوياتها، ففشلها في الزواج لا يعني فشلها في الحياة، بل الأمل موجود، فطلاقها لم يغير شيئاً من دينها وأخلاقها وسلوكها وهذه الصفات هي التي ترغب الأزواج فيها، وكونها مطلقة لا ينقص من إنسانيتها وكرامتها، فقد يكون الطلاق لظروف خارجة عن إرادتها، فلا تزر وازرة وزر أخرى.

إن بعض المجتمعات تنظر للمطلقة نظرة قاسية غر منصفة، بل ويعتقد بعضهم أنها تشكل عبئاً على المجتمع، وأنها مصدر للمتاعب والمشكلات، مما يكون له الأثر السلبي على حياتها النفسية حتى تصاب بالكآبة والملل، فترضى بالزواج من زوج غر مناسب في دينه وخلقه، فتهرب من ظلم زوجها الأول فتقع في ظلم أشد منه، والسبب في ذلك تلك النظرة القاسية من المجتمع، وذلك التعامل غر المنصف من بنات جنسها.

ليست المطلقة فاشلة في حياتها الزوجية، ولكنها امرأة فشلت في الاستقرار الزوجي مع رجل معين، قد يكون هو السبب، وقد تكون الظروف المحيطة بهما هي السبب، ولو أعطيت هذه المطلقة حقوقها الاجتماعية كاملة لما كانت هذه النظرة السلبية لها، فلها حق اعتبار الذات، فهي امرأة صالحة شأنها شأن سائر النساء، بل ربما يكون فيها صفات لا توجد في غيرها من رجاحة العقل والخبرة بحقوق الزوج وتربية الأولاد.

ولا يزال السبب في معاناة أكثر المطلقات حرمان المطلقة من حقوقها الاجتماعية، وتلك النظرة الخاطئة التي تطاردها من كل جانب، وهي نظرة ما أنزل الله بها من سلطان، وخلاف هدي الإسلام وسماحته وقيمه الإسلامية، ورغم أن الزواج بالبكر محبب إلى النفس إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يتزوج بكرةً إلا عائشة رضي الله عنها، وهذا الهدي النبوي يعطي المطلقة حقها كاملاً في التزويج، وأن طلاقها لا يعيبها، فالطلاق ليس معياراً لصالح المرأة أو فسادها، فهذه زينب بنت جحش رضي الله عنها لما طلقها زوجها زيد بن حارثة تزوجت ممن هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصبحت إحدى أمهات المؤمنين، قال تعالى: " فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ " (الأحزاب: 37).

إن النظرة إلى المطلقة ينبغي أن تنطلق من عقلها وسلوكها ودينها وعلمها ودورها في المجتمع، فبقدر تمتعها بالأخلاق العالية والسلوك القويم والإيجابية الاجتماعية تكون نظرنا إليها، وكل من يستصغر المطلقة أو يحتقرها فهو امرؤ فيه جاهلية.

### المسألة الثانية: حق العمل الوظيفي<sup>(١)</sup>:

من حق المرأة المطلقة أن تعمل في المجال الذي يناسبها، وفق ضوابط الشرع، لتحصل على دخل شهري يسد حاجتها وحاجة أولادها، لأن ما يقدر لها شرعاً من نفقة لا يكفي -في الغالب- في العصور المتأخرة، مما يجعل العمل ضرورة لازمة للمطلقة؛ والمرأة العاملة تستطيع التغلب على بعض مشكلاتها في الحياة، فصنعة في اليد أمان من الفقر، لاسيما وأن مجالات العمل لدى المرأة كثيرة، فالعمل ليس حكراً على الرجال فحسب، بل للمرأة نصيب منه وفق طبيعتها واهتماماتها.

---

(١) انظر هذا الموضوع في حقوق المرأة في ظل المتغيرات المعاصرة، د. مسفر بن علي القحطاني. وعمل المرأة في الميزان، د. محمد علي البار. وعمل المرأة بين المشروع والمنوع، د. رياض ابن محمد المسييري. وعمل المرأة رؤية شرعية، د. فؤاد بن عبدالكريم عبدالكريم. وورشة عمل بعنوان: "نظرة المجتمع للمرأة المطلقة" أقيمت في مؤسسة صوت المجتمع في 2011/2/24 م.

وكل دولة تسعى إلى إيجاد الفرص الوظيفية للمرأة، ولها الحق في ما يناسبها من أعمال الدولة في السياسة الشرعية، وهو حق من حقوقها الشرعية، لأنها جزء من المجتمع، بل هي نصف المجتمع، مما يجعل توفر الفرص الوظيفية لها أمراً حتمياً لا خيار فيه، والمطلقة مقدمة على غيرها من النساء، لأن حاجتها للعمل أشد، فالمرأة باستطاعتها أن تحقق إنجازات كبيرة للإسهام في بناء المجتمع؛ لأنها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الوعي والثقافة والتعليم.

نلاحظ أن التضييق على المرأة، وحر واجباتها في أمور معينة لا يواكب روح العر ومتطلباته؛ فهي قادرة على العطاء والإنتاج، وقد أعطى الإسلام المرأة حق التملك والعمل والكسب في ظل أوضاع لا تنتهك خصوصياتها، ولا تقلل من واجباتها الدينية والأسرية والتربوية التي تناسب طبيعتها، ألم يوص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بالمرأة خيراً؟!

والمرأة باستطاعتها أن تمارس وجوه الإبداع الفكري والعلمي كافة، وباستطاعتها أن تكون عضواً فاعلاً في حياة المجتمع الثقافية والسياسية؛ بل بعض النساء تفوقن على الرجل في مجالات معينة.

ومن المجالات التي يمكن للمرأة المطلقة العمل فيها - على سبيل التمثيل لا الحر:

• الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

• التدريس بمختلف مراحله.

• الطب والتمريض للنساء خاصة.

• الخدمة الاجتماعية، والعمل الخيري في المجتمعات النسائية.

• العمل الإداري في محيط النساء.

• شؤون المكتبات الخاصة بالنساء.

وغر ذلك مما يناسبهن في ضوء الشريعة.

وقد كفل نظام العمل السعودي للمطلقة حقها في العمل لتمكين المطلقات السعوديات من استيفاء حقوقهن دون مماطلة في النفقات الصادرة بصكوك شرعية ضد مطلقيهن الخاضعين لهذا النظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم "م/51" وتاريخ 1426/8/23هـ بما يسهم

في تخفيف معاناة النساء والأطفال من ملاحقة النساء لمطليقيهن عبر الجهات التنفيذية التي غالباً ما تفشل في الوصول إلى نتائج نهائية ومحسومة مع المطالبين منهم، خاصة وأن الشريعة الإسلامية قد أكدت على ولاية الأمر -ممثلين بالجهات التنفيذية المختصة- كفالة حقوق المطلقات وأطفالهن، حسب ما جاء في النصوص الخاصة بالمرأة العاملة الواردة في المادة "159" من الباب التاسع لنظام العمل، والمتضمنة قواعد إضافية تتعلق بتشغيل المرأة في القطاع الخاص، مراعاة لظروفها وخصوصيتها، ولتوفر مزيد من الحماية لها بما يمكنها من أداء دورها في الحياة.

ومن توصيات الملتقى السعودي حول ظاهرة الطلاق الذي أقيم في نوفمبر 2008م والمتضمنة: اعتماد إجازة طلاق رسمية للمرأة ضمن أنظمة العمل أسوة بإجازة الزواج والوفاة والولادة، لما يصاحب المرأة من تغيرات نفسية واجتماعية وغيرها من التغيرات، على أن يأخذ أصحاب العمل في الاعتبار بدء احتساب هذه الإجازة من يوم استلام المرأة لصك طلاقها، وكذلك تمكين المرأة المطلقة الحاضنة المقتدرة من استقدام العمالة المنزلية مثل السائق والخادمة لإعانتها في العمل والنهوض بصفقتها عنصراً فاعلاً في المجتمع، بالإضافة إلى فتح مجال التدريب المجاني والتدريب المنتهي بالتوظيف للمطلقات من قبل القطاع الخاص استناداً على ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم "63" وتاريخ 1424/3/11هـ حول بعض الإجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين الحكومي والأهلي الذي مكن من تمييز بعض فئات النساء، ومنهن المطلقات، بأولوية التوظيف ووضع حلول مناسبة لما قد يعترض عملهن من عقبات.

وتؤكد تلك القواعد النظامية على حق المرأة في الوظيفة والعيش الكريم، إلى جانب عمل دراسات شاملة متجددة لمجالات عمل المرأة تأخذ في حسابها الضوابط الشرعية لعملها الأمر الذي استدعى أن تدخل المرأة في مختلف المجالات والأنشطة لتدير ما يتصل بشؤونها. كما أن حاجة المطلقة ذاتها للعمل -لظروفها الخاصة- من الدوافع التي تجعلها تتجه للعمل والبحث عنه.

### المسألة الثالثة: حق الإعانة والرعاية<sup>(١)</sup>:

والمطلقة غر العاملة تحظى بحقوقها من الدولة بما يرف لها من إعانة، وما توليه لها من رعاية، وذلك على النحو الآتي:

١. يحق لها التقديم بطلب منحة أرض، والتقديم لولي الأمر مباشرة برسالة ترفق معها صورة من الأوراق اللازمة.
  ٢. يحق للمطلقة التقديم للضمان الاجتماعي، إذا لم يكن لها دخل وفق ضوابط محددة في الضمان الاجتماعي، وهو: مجموعة من الأنظمة التي تصنعها الدولة لحماية الفرد في حاضره ومستقبله، وهو مرفق ذو علاقة بحياة فئة من المواطنين أخذت الدولة على عاتقها رعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز، ولتكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم، وتوفير لهم حياة كريمة، وترفع عنهم ذل المسألة، وتحفظ كرامتهم عن طريق خدمات هذا المرفق، وفي أولويتهم النساء المطلقات.
  ٣. يحق لها التقديم لصندوق التنمية العقارية للحصول على قرض قدره "٥٠٠,٠٠٠" ريال لبناء منزل وفق ضوابط محددة.
  ٤. يحق لها التقديم للجمعيات الخيرية للحصول على مساعدات شهرية ومصاريف منزلية.
  ٥. إذا كان والدها متوفى، وقد ترك راتباً تقاعدياً، فيحق لها العودة للاستفادة منه بعد إثبات الطلاق وعدم وجود راتب وظيفي.
- وقد وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشاء جمعية مودة الخيرية النسائية لقضايا الطلاق، التي من أهم أولوياتها إثبات هوية للأطفال ودخولهم المدارس، كذلك اقتطاع جزء من راتب الزوج للنفقة على أبنائه والحفاظ على حقوق المطلقات في الضمان الاجتماعي، والتأكد من عدم استيلاء أحد محارمها عليها.

---

(١) انظر هذا الحق في: حقوق الإنسان في العدالة الاجتماعية، للأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة. وظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، للدكتور سلمان بن محمد العمري "ص223". وكذا الأنظمة الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتناول عدد من الكتاب حقوق المطلقة من أجل رعايتها، وتقديم العون لها، ومنهم الكاتب سلمان بن محمد العمري في كتابه: "ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي" الذي نشرت صحيفة الجزيرة في عددها الصادر يوم "1432/11/18هـ" بعضاً مما ورد فيه، ومن ذلك:

١. إنشاء صندوق للمطلقات، وتدريبهن مهنيًا، وتحويلهن إلى عنصر منتج، ويكون هذا الصندوق لتأمين سكنهن وغذائهن ودوائهن وملابسهن.

٢. إقامة مركز خاص برعاية المطلقات فقط، ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات في الخياطة والتطريز والحاسب الآلي.

٣. الاهتمام بأسر المطلقات من حيث: توفر سبل العيش الكريم لهن ولأولادهن.

٤. إنشاء دور للحضانة وروضات الأطفال خاصة بأطفال المطلقات، وتزويدهم ببرامج عن الرعاية الاجتماعية والنفسية؛ لكيلا يتحولوا إلى أحداث يخرقون أهداف المجتمع ومبادئه بانحرافهم.

٥. قيام وكالة الضمان الاجتماعي بتأسيس صندوق؛ لتقديم مساعدات عاجلة للمطلقات اللواتي يعشن مع والديهن من ذوي الظروف المالية الصعبة.

٦. ضرورة تدشين وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة، مع أهمية حضور المرأة ساعة الطلاق عند القاضي، لكي يعرفها حقوقها وواجباتها.

هذه أبرز التوصيات التي حررها المؤلف في كتابه مما يخص رعاية المطلقات وهي -كفيلة بإذن الله- برعاية المطلقة، وحفظ حقوقها كاملة.

والدولة -وفقها الله- لا تألو جهداً في تقديم الإعانة لكل مطلقة، سواء عن طريق الضمان الاجتماعي، أو عن طريق المؤسسات الخيرية، أو عن طريق المبادرات المتكررة من الدولة لدعم الجهات الخيرية وجمعيات البر التي تعنى بالرف على المحتاجين من المواطنين والمواطنات، وفي مقدمتهم النساء المطلقات.

وفق الله ولي أمرنا لما يحب ويرضى، وحفظ الله بلادنا من كل سوء ومكروه.

انتهى والحمد لله أولاً وآخراً



## فهرس المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم: تنزيل من حكيم حميد.
٢. تفسر أبي السعود، للقاضي أبي السعود محمد بن محمد العمادي، "ت951هـ"، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣. تفسر ابن سعدي، "تيسر الكريم الرحمن في تفسر كلام المنان" للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي "ت1376هـ"، مطبعة المدني، جدة، 1408هـ.
٤. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الثانية، دار ابن كثر، دمشق.
٥. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦. سنن الترمذي "الجامع الصحيح"، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار الفكر، بيروت.
٧. سنن النسائي، للحافظ أبي عبدالرحمن بن شعيب النسائي ومعه حاشية السندي، دار المكتبة العلمية، بيروت.
٨. سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني "ت275هـ"، دار إحياء السنة المحمدية.
٩. سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية، إسطنبول.
١٠. سنن الدار قطني، للإمام علي بن عمر الدار قطني "ت385هـ"، مطبعة المتنبى، القاهرة.
١١. سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي "ت255هـ"، دار إحياء السنة النبوية.

١٢. سنن البيهقي، "السنن الكبرى"، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي "ت458هـ"، دار الفكر، بيروت.
١٣. "المسند"، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وبهامشه منتخب كنز العمال، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٤. المستدرک علی الصحیحین، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
١٥. فتح الباري، "شرح صحيح البخاري"، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني "ت852هـ" المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة.
١٦. التلخيص الحبر، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني "ت852هـ"، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1299هـ.
١٧. تهذيب السنن، لابن القيم الجوزية، حاشية على معالم السنن: للإمام أبي محمد الخطابي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
١٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيتمي، "ت807هـ"، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ.
١٩. الطبقات الكبرى، لابن سعد "ت230هـ"، دار بيروت، 1400هـ.
٢٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري "ت606هـ" المعروف بابن الأثر، دار الفكر، بيروت، 1399هـ.
٢١. شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر محمد بن أحمد الطحاوي الحنفي "ت221هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.
٢٢. الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

٢٣. مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي "ت666هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
٢٤. المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد الفيومي "ت770هـ"، المكتبة العلمية، بيروت.
٢٥. أنيس الفقهاء، للشيخ قاسم القنوي، "ت978هـ"، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1406هـ.
٢٦. المطالع على أبواب المقنع، لأبي عبدالله محمد البعلي الحنبلي، "ت709هـ"، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٧. المدخل إلى نظرية الالتزام العامة، مصطفى أحمد الزرقاء، الطبعة الرابعة، 1380هـ، مطبعة جامعة دمشق.
٢٨. نظرية الحق في الفقه الإسلامي، أ.د. عبدالستار حامد الدباغ، الطبعة الأولى، 1429هـ، دار الكتب والوثائق العراقية.
٢٩. نظرية الحق، د. محمد حسين منصور، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009م.
٣٠. الإجماع، لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري "ت318هـ"، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1402هـ.
٣١. الإجماع، لابن عبد البر يوسف بن عبدالله القرطبي، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.
٣٢. مراتب الإجماع، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي "ت456هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣. اختلاف الفقهاء، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري "ت210هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤. الهداية، لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي "ت593هـ"، المكتبة الإسلامية.
٣٥. بدائع الصنائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي "ت587هـ"، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ.
٣٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للعلامة زين العابدين بن نجيم الحنفي "ت970هـ"، دار المعرفة، بيروت.
٣٧. حاشية ابن عابدين، "رد المختار على الدر المختار"، لمحمد أمين بن عمر بن عابدين "ت1252هـ"، دار عالم الكتب، الرياض.
٣٨. الخرشي على مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد الخرشي "1101هـ"، المطبعة الأميرية، 1317هـ.
٣٩. جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للشيخ صالح بن عبد السمیع الآبي الأزهری، دار الفكر، بيروت.
٤٠. حاشية الدسوقي، لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.
٤١. مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله الطرابلسي "ت954هـ"، دار مكتبة النجاح، ليبيا.
٤٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي "ت595هـ"، دار الفكر، بيروت.
٤٣. الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الأولى، 1398هـ.
٤٤. التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: عبد الله بن الصديق، الطبعة الأولى، 1399هـ.

٤٥. جامع الأحكام الفقهية من تفسر القرطبي، جمع وتصنيف: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، 2005م.
٤٦. قوانين الأحكام الشرعية، لابن جزى الغرناطي المالكي "ت741هـ"، دار العلم للملايين، بيروت، 1974م.
٤٧. الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي "ت204هـ"، الطبعة الثانية، 1393هـ، دار المعرفة، بيروت.
٤٨. المهذب للشيрази، لأبي إسحاق الشيرازي "ت476هـ"، الطبعة الثانية، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت.
٤٩. روضة الطالبين، للإمام النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
٥٠. مغني المحتاج، للشيخ محمد الشربيني الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥١. الإشراف، لابن المنذر النيسابوري "ت318هـ"، مكتبة مكة، الطبعة الأولى، 1425هـ.
٥٢. الإنصاف، لإسماعيل بن عبدالرحمن المرداوي "ت885هـ"، الطبعة الأولى، 1374هـ.
٥٣. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يوسف البهوتي "ت1051هـ"، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، 1394هـ.
٥٤. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي "ت884هـ"، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ.
٥٥. المغني لابن قدامة، أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي "ت620هـ"، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1410هـ.
٥٦. مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى، للشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني، المكتب الإسلامي، دمشق.

٥٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، الطبعة الأولى، 3981هـ.

٥٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1423هـ.

٥٩. الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين "ت1421هـ"، الطبعة الأولى، 1422هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض.

٦٠. الملخص الفقهي، للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، 1428هـ.



## محتويات البحث:

تمهيد.....	303
المقدمة .....	310
المبحث الأول: حقوق المطلقة المالية.....	315
المطلب الأول: حق المهر.....	315
المطلب الثاني: حق النفقة .....	317
المطلب الثالث: حق المتعة.....	321
المطلب الرابع: حق الإرث.....	326
المطلب الخامس: الحقوق الثابتة في ذمة الزوج .....	329
المبحث الثاني: حقوق المطلقة غير المالية .....	331
المطلب الأول: حق المطلقة الرجعية كزوجة .....	331
المطلب الثاني: حق المطلقة في الحضانة.....	334
الخاتمة.....	338
ملحق البحث: حق المطلقة في المجتمع .....	342
فهرس المصادر والمراجع.....	351

